

«أفق 16» عين إسرائيلية مفتوحة على كل شبر في إيران

قمر صناعي جديد أطلقته إسرائيل خلال الأيام الأخيرة يتميز بقدرة أكبر على المراقبة، ويوحى بانتقال الصراع الإسرائيلي - الإيراني من طور الحرب الكلامية إلى طور المواجهة المباشرة.

تل أبيب - يُعد إطلاق إسرائيل قمرها الصناعي «أفق 16» في 6 يوليو من قاعدة بلماحيم الجوية، بمثابة الإعلان عن بداية مواجهة مباشرة ومفتوحة بعد حرب «صوتية» اقتصر على التهديدات والتصريحات، لكن الأسابيع الأخيرة شهدت إيران انفجارات وحرائق في منشآت نفطية وصناعية، اتهمت إسرائيل بالوقوف خلفها دون تأكيد معلن من تل أبيب.

وباتت هذه الدائرة المستمرة من الهجوم والرد مألوفة للغاية، فقد سبق للمخابرات الإسرائيلية أن أظهرت قدرتها على توجيه ضربات داخل إيران، عندما اقتحمت في عام 2018 مستودعا في طهران وسرقت منه نصف طن من السجلات السرية التي توفق المشروع النووي الإيراني وتمكنت من إخراج المستندات من البلاد.

وتجتهد إسرائيل في كل مرة لوضع «وسائل ردع جديدة»، لكن الخطر يكمن في اتساع نطاق هذا الصراع بعد إطلاق القمر الصناعي «أفق 16» الذي يبنى بخطورة اندلاع مواجهة مباشرة بين الطرفين قد تؤدي إلى زعزعة أمن منطقة الشرق الأوسط الهش أصلا، فيما ينظر آخرون إلى هذا التطور على أنه مجرد ورقة لن تتجاوز حدود التهديدات المتبادلة بين الطرفين.

وتتميز النظام التكنولوجي لقمر «أفق 16» بدقة في التصوير تصل إلى مسافة نصف متر، وقادر على قراءة لوحة أرقام السيارة من الفضاء، ثم ينقل الصور لحظة التقاطها دون التعرض لأيه مخاطر أثناء سير عمله.

ولا يكفي النظام التكنولوجي لقمر «أفق 16» بتصوير المنشآت والأشخاص من الفضاء، بل له القدرة على التخطيط للهجمات وتغذية الخطط المعدة للهجوم بالمعلومات الدقيقة مع الصور. كما يقوم بإحباط أي هجوم مقبل.

ولا يستبعد الخبراء أن يكون نشر «أفق 16» في مناطق جمع المعلومات الاستخبارية، جزءا من خطة إسرائيلية لبناء قدرة هجومية ضد إيران والتي تم الإعلان عنها في خطة الدفاع «مومتاز» فايف بيرز ديفينس بلان» التي تم تبنيها مؤخرا. وتتضمن هذه الخطة تحسينات في الاستخبارات وقدرات الضرب بعيدة المدى، وتم تشكيل قيادة مستقلة لها معنية بالشأن الإيراني تحديدا، ذات وضع متساو مع القيادة الشمالية المسؤولة عن الحدود اللبنانية.

وتتعامل القيادة الجديدة في الاستخبارات الإسرائيلية على وجه التحديد مع جميع أشكال العمل الجاسوسي لإسرائيل من إيران في وقت السلم والحرب.

ويرى مراقبون أن تشكيل هذه القيادة بالترزامن مع إطلاق قمر «أفق 16» يؤشر بشكل ملحوظ على أن الوقت قد حان لتصفية حسابات إسرائيل مع إيران.

وسبق أن أطلق المدير السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، الجنرال عاموس يادلين، دعوة إلى النخبة بقوله إنه «إذا تم تجريم إسرائيل من قبل القادة الإيرانيين، فعلى الإسرائيليين الاستعداد عمليا لردود فعل إيرانية».

ويعتقد يادلين أن الرد الإيراني قد يكون على مستوى ملعب «السيبرانية»، ولكن أيضا عبر صواريخ وقذائف من الميليشيات الشيعية المتحالفة مع طهران، انطلاقا من الأراضي السورية نحو الأراضي الإسرائيلية، أو أيضا عبر هجمات ضد البعثات والتمثيلات الإسرائيلية في الخارج.

لكن على الطرف المقابل، شرعت إيران كعادتها في استعراض الخط السياسي نفسه الذي يتمسك بخطاب القوة، عبر إعلان الجيش الإيراني عن أنه بصدد بناء ما يطلق عليه اسم «مدن صواريخ» في مواقع تحت الأرض في الخليج. واختار النظام الإيراني عبر الإعلان تهديد منافسيه في المنطقة، حيث نقلت وسائل إعلام إيرانية عن قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني الادميرال علي رضا نجسيري قوله إن «قيليق الحرس الثوري الإسلامي لديه مواقع صواريخ برية وبحرية على

اتفاق الصين وإيران الطويل أشبه بلعبة القمار الجيوسياسية

مساعدة بكين لطهران في بناء قاعدة عسكرية في المحيط الهندي رسالة استفزاز لواشنطن



مصلحة اقتصادية أم سياسية

للتعامل مع إيران بطريقة من شأنها أن تخفف التوترات.

وأشار شين تشون نيو، مدير دراسات الشرق الأوسط في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة، وهو من مراكز الأبحاث الفكرية الأكثر تأثيرا في الصين، إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط تجاوزت ذروتها لكنها تبقى بعيدة عن نطاق الأهداف الاستراتيجية لكين. فمكانة هذه المنطقة سياسيا أصبحت أقل أهمية لكين. ولا يفرض المنطق حسب شين تشون نيو، عقد علاقات سياسية مع دول الشرق الأوسط أكثر من حاجتها إلى المنافع الاقتصادية. وتطرق نيو إلى أزمة انتشار وباء كورونا التي أقرت سلبا على أسعار النفط، ودورها في تغيير الشرق الأوسط بطرق زعزعت نموذج الاستثمار الصيني فيه. حيث تسجل التطورات العالمية الوضع في المنطقة أسوأ بطرق تؤثر على العلاقات الاقتصادية التي تجمعها مع الصين.

استبعاد الهند

وفي تطور مثير يمكن أن يشير إلى شهية الصين للعب الورقة الإيرانية في أقرب وقت، قررت طهران استبعاد الهند من مشروع البنية التحتية الاستراتيجية الذي يرمي إلى مد خط السكك الحديدية من ميناء تشابهار إلى مدينة زاهدان على طول الحدود المشتركة مع أفغانستان.

في 2018، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن وزير الخارجية مايك بومبيو منح استثناء من العقوبات للسماح بتطوير الميناء لإقامة ممر النقل بهدف إنعاش الاقتصاد الأفغاني.

وأشار إن هذا الاستثناء سيخمد خط سكة حديدية من ميناء تشابهار إلى أفغانستان وشحن السلع غير الخاضعة للعقوبات مثل الأغذية والأدوية إلى البلد الذي ترمقه الحرب. وكان هذا القرار يهدف إلى تعزيز العلاقات الإيرانية مع أفغانستان والهند في إطار تنفيذ سياسة ممارسة أقصى ضغط على إيران التي تهدد استقرار المنطقة.

وخلال الأسبوع الماضي، افتتح وزير النقل والتنمية العمرانية الإيراني محمد إسلامي خط السكة الحديدية لأول 628 كيلومترا من الخط الذي سيربط تشابهار بأفغانستان في النهاية.

وقال مسؤولون إيرانيون إن بلادهم ستتمول خط السكة الحديدية بنفسها، لكن الصين وإيران عبرتا عن اهتمامهما بربط تشابهار بميناء غوادر الذي يبعد 70 كيلومترا عن الساحل الباكستاني. ثم أعاد الإنكماش الاقتصادي الناتج عن الأزمة الصحية العالمية الشكوك في أهمية ميناء غوادر، الذي اعتبر جوهر تاج الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي تبلغ تكلفته حوالي 60 مليار دولار، والذي استغنى بكين بالابتعاد عن دول الخليج إذا فشلت في إيجاد سبل

ترامب من الاتفاقية من جانب واحد في 2018 وفرض عقوبات تشمل اقتصاد إيران. ثم في الشهر الحالي، بدت إيران تخفيف المزيد من التفاصيل إلى خطتها وهو ما أبرزه تسريب مسودة نهائية مزعومة لاتفاقية شراكة مدتها 25 سنة وتشمل ما يصل إلى 400 مليار دولار من الاستثمارات الصينية لتطوير قطاعات النفط والغاز والنقل الإيرانية. لكن هذه الخطط تبقى مجرد مسودة غير نهائية.

ويبقى أمام البلدين مسار تفاوض طويل لإبرام اتفاق، مما يوحد احتمال تنفيذه. لكن هذا لا يعني غياب المنافع الفورية.

فمن خلال تنشيط النقاش عن اتفاق وشيك، ترسل إيران إشارة إلى أوروبا وإدارة بايدن المحتملة إذا فاز بالانتخابات الرئاسية

رسالة مفادها بأن السياسات الأميركية والأوروبية تهدد دفع طهران إلى أحضان الصين. الأمر الذي جعل الكاتب السياسي جيمس دورسي يصف، اتفاق الصين وإيران الطويل بأنه أشبه بلعبة القمار الجيوسياسية.

واستفادت الصين من إيران بتعزيز الرسائل التي كانت بكين توجهها نحو واشنطن والشرق الأوسط. وكان المحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليجيان، وهو مؤيد لنهج بلاده الأكثر حزما، دبلوماسيا بطابع استثنائي في تعليقه.

وقال إن الصين وإيران تتمتعان بصداقة تقليدية، وإن الجانبين بقيا على اتصال بشأن تطوير العلاقات الثنائية. وأضاف «نحن مستعدون للعمل مع إيران لدفع التعاون العملي».

وكتب الباحث في شؤون الشرق الأوسط، فنان هونغدا، في صحيفة «شنغهاي أوبزفر» التابعة للحزب الشيوعي الصيني أن الاتفاق سيطر الضوء على لحظة مهمة في وقت سمحت فيه التوترات بين الولايات المتحدة والصين لكن بتجاهل السياسات الأميركية.

وبهذا التعليق كان فان هونغدا يرد تحذير الصين من أن الولايات المتحدة تضع الكثير على المحك من خلال إعادة التوترات بين أكبر اقتصادين في العالم ويمكن أن تدفع الصين إلى نقطة لن تعتبر تكلفة مواجهة السياسة الأميركية مرتفعة فيها. كما عزز رد الصين رسائلها إلى دول الخليج. وأكد المحللون الذين تربطهم علاقات وثيقة بالحكومة بأن اهتمام جمهورية الصين الشعبية بالشرق الأوسط لم يكن أولوية استراتيجية، ويرى هؤلاء أن الانكماش الاقتصادي، الذي يؤثر على علاقات الصين الاقتصادية في المنطقة، يمكن أن يقع بكين بالابتعاد عن دول الخليج إذا فشلت في إيجاد سبل

العنف ومن يعملون بالوكالة لصالحها في جميع أنحاء المنطقة للدفع بدول أخرى إلى أجندتها».

ويرى المحلل السياسي كون كوفلين أحد كبار الزملاء بمعهد جيتستون الأميركي، وهو مجلس ومركز أبحاث، في تقرير له نشره المعهد أن أي تحالف عسكري مستقبلي بين طهران وبكين من شأنه فقط تعزيز إصرار إيران على توسيع نطاق أنشطتها الخبيثة في المنطقة، مما يزيد من احتمال المزيد من تصعيد التوترات مع الولايات المتحدة وخلقها.

وقال الادميرال علي رضا نجسيري، قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني وهو يعلن عن اعتراف إيران ببناء قاعدة عسكرية جديدة في المحيط الهندي إنه سوف يتم استخدام القاعدة لحماية سفن الصيد والسفن التجارية من القرصنة ومن «السفن الأجنبية» في إشارة إلى القوة البحرية الخاصة متعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة والتي تقوم حاليا بحماية سفن الخليج من التدخل الإيراني.

ولم تقدم إيران حتى الآن أي دليل على المكان الذي تعزم أن تبني فيه القاعدة الجديدة. وفي الوقت الحالي يعتبر ميناء تشابهار في خليج عمان، الذي يستخدم بين أنشطة أخرى لنقل البضائع إلى أفغانستان، هو أقرب قاعدة للمحيط الهندي تمتلكها إيران.

وكجزء من الاتفاق الذي يتم التفاوض بشأنه مع بكين، سوف يسمح لكين بالوصول إلى عدد من الموانئ الإيرانية، بما في ذلك ميناء تشابهار، حيث تردد أن الصينيين يخططون لبناء قاعدة عسكرية جديدة قرب الميناء. وبناء مثل هذه القاعدة سوف يمكن البحرية الصينية من مراقبة الأنشطة البحرية الأميركية في المنطقة، خاصة الأسطول الخامس في الخليج الموجود بصفة دائمة لحماية مرور السفن عبر مضيق هرمز، وهو من أهم الممرات المائية الاقتصادية في العالم.

ومن المؤكد أن احتمال تواجد تحالف عسكري إيراني-صيني جديد في المحيط الهندي يعتبر تطورا سيخطر عليه بمنتهى الجدية من جانب المؤسسة العسكرية الأميركية، التي تشترع بالفعل بالفعل بإزاء محاولات إيران نشر نفوذها في أنحاء المنطقة.

وحذر الجنرال كينيث ماكنزي، قائد القيادة المركزية الأميركية، في حوار جرى مؤخرا معه من أن إيران تمثل أكبر خطر بالنسبة لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها. وأضاف ماكنزي أن «إيران توجع عدم الاستقرار ومصممة على إضعاف الأمن في جميع أنحاء المنطقة. فهي تستخدم

وجدت إيران في الصين فرصة جديدة أثناء معاناتها بسبب العقوبات الأميركية الحادة والانكماش الاقتصادي. وترى بكين من جهتها فائدة في التعامل مع طهران رغم أنها لا تواجه نفس القدر من المشاكل التي تكبل اقتصادها. إلا أن أغلب المحللين يتفقون على أن أي صفقة بين طهران وبكين هي أشبه بلعبة قمار لا يوجد فيها رابحان قطعا.

لندن - اشارت مسودة اتفاقية تعاون صينية إيرانية مدتها 25 عاما للتكنيات والاقتراضات والتصدير في وقت واحد، خصوصا أنها تأتي في وقت يعيش فيه العالم أمام مستقبل اقتصادي غامض بسبب دعايات وباء كورونا.

وتشمل الاتفاقية الصينية الإيرانية التي تبلغ قيمتها 400 مليار دولار إنشاء مناطق تجارة حرة وتطوير تكنولوجيا الجيل الخامس عبر إيران، وتعزيز التعاون العسكري بين الدولتين في المنطقة، في محاولة لمواجهة هيمنة واشنطن التقليدية.

كما يشمل الاتفاق الذي يقول أحد كبار مساعدي الرئيس الإيراني حسن روحاني إنه يتعين توقيع في شهر مارس المقبل، تعاونا عسكريا أوثق بين الدولتين، وتطوير الأسلحة، إلى جانب التدريب وتبادل المعلومات الاستخبارية، الأمر الذي يثير حزمة تساؤلات بشأن إذا كان هذا الاتفاق الصيني الإيراني رسالة تطلق الهيمنة الأميركية القائمة منذ وقت طويل في منطقة الخليج المجاورة.

وقال الادميرال علي رضا نجسيري، قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني وهو يعلن عن اعتراف إيران ببناء قاعدة عسكرية جديدة في المحيط الهندي إنه سوف يتم استخدام القاعدة لحماية سفن الصيد والسفن التجارية من القرصنة ومن «السفن الأجنبية» في إشارة إلى القوة البحرية الخاصة متعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة والتي تقوم حاليا بحماية سفن الخليج من التدخل الإيراني.

ولم تقدم إيران حتى الآن أي دليل على المكان الذي تعزم أن تبني فيه القاعدة الجديدة. وفي الوقت الحالي يعتبر ميناء تشابهار في خليج عمان، الذي يستخدم بين أنشطة أخرى لنقل البضائع إلى أفغانستان، هو أقرب قاعدة للمحيط الهندي تمتلكها إيران.

وكجزء من الاتفاق الذي يتم التفاوض بشأنه مع بكين، سوف يسمح لكين بالوصول إلى عدد من الموانئ الإيرانية، بما في ذلك ميناء تشابهار، حيث تردد أن الصينيين يخططون لبناء قاعدة عسكرية جديدة قرب الميناء. وبناء مثل هذه القاعدة سوف يمكن البحرية الصينية من مراقبة الأنشطة البحرية الأميركية في المنطقة، خاصة الأسطول الخامس في الخليج الموجود بصفة دائمة لحماية مرور السفن عبر مضيق هرمز، وهو من أهم الممرات المائية الاقتصادية في العالم.

ومن المؤكد أن احتمال تواجد تحالف عسكري إيراني-صيني جديد في المحيط الهندي يعتبر تطورا سيخطر عليه بمنتهى الجدية من جانب المؤسسة العسكرية الأميركية، التي تشترع بالفعل بالفعل بإزاء محاولات إيران نشر نفوذها في أنحاء المنطقة.

وحذر الجنرال كينيث ماكنزي، قائد القيادة المركزية الأميركية، في حوار جرى مؤخرا معه من أن إيران تمثل أكبر خطر بالنسبة لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها. وأضاف ماكنزي أن «إيران توجع عدم الاستقرار ومصممة على إضعاف الأمن في جميع أنحاء المنطقة. فهي تستخدم



القمر الصناعي «أفق 16»

- قادر على التصوير من الفضاء إلى مسافة نصف متر
- يقوم بإرسال الصور لحظة التقاطها
- يمتلك تكنولوجيا إعداد خطط الهجوم والردع

وتتملك دولة الإمارات بالفعل برنامجا خاصا بالصور والفضاء من الأقمار الصناعية التي أطلقتها دبي في عامي 2009 و 2013، واندخلت منصة خلفية سات، وهي منصة صور، إلى المدار العام الماضي، ومن المتوقع إطلاق مسبار الأمل الإماراتي إلى المريخ من جزيرة تانغاشيما في اليابان في غضون أيام. ومهما يكن من أمر، فإن غالبية الأوساط السياسية في دول الخليج المحاذية لإيران ترى أن الخطر الإيراني مستمر على أمن المنطقة، وتفاقم مع تساهل إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما مع طهران، لذلك سترحب بخطة إسرائيل لمراقبة نشاطات طهران، كإجراء ردع متلما يمثله القمر الجديد «أفق 16».